



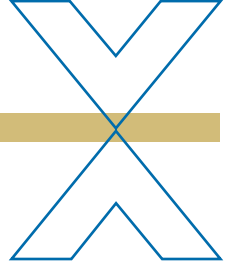
The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

قواعد مؤشر البورصة المصرية
لأنشط 30 شركة للعائد الكلي
EGX 30 TR



- ٣ مقدمة عن المؤشر
- ٥ شروط ومعايير انضمام الشركات لمؤشر EGX 30 TR
- ٩ معالجة البيانات التاريخية للشركات في بعض الحالات الخاصة
- ١١ شروط ومعايير استمرار الشركات بالمؤشر
- ١١ المراجعة الدورية
- ١٢ إدارة المؤشر
- ١٢ ملحق (١): الحساب التفصيلي للمؤشر
- ١٦ ملحق (٢): ملخص لأعمال الشركات وما يستلزمها من تعديلات

مقدمة عن المؤشر



قامت البورصة المصرية بتدشين مؤشر البورصة المصرية لأنشط ٣٠ شركة للعائد الكلي
EGX 30 TR

في ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، وذلك بغرض تنويع أدوات قياس أداء السوق أمام فئات المستثمرين المختلفة، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة مؤشرات أسواق الأوراق المالية.

يضم مؤشر **EGX 30 TR** أكبر ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط يتم ترجيحها برأس المال السوقي المعدل بنسبة التداول الحر للأسهم. ويتميز المؤشر بكونه يتفادى التركيز على صناعة بعينها ومن ثم يوفر تمثيلاً جيداً لمختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.

تم احتساب المؤشر ابتداءً من ١ فبراير ٢٠٠٩ بقيمة ١٠٠ نقطة. يقوم «مؤشر البورصة المصرية لأنشط ٣٠ شركة للعائد الكلي **EGX 30 TR**» بالجمع بين كل من أداء راس المال السوقي وقيمة الأرباح المُعلنة للشركات المدرجة بالمؤشر. كما يستخدم المؤشر آخر سعر بدلاً عن سعر الإغلاق.



الهدف من استحداث EGX 30 TR

تعبيراً عن أداء الأوراق المالية المقيدة بالمؤشر.

- يتمشى المؤشر مع متطلبات العاملين فى السوق، خاصة مديرى صناديق الاستثمار الذين يرغبون فى وجود مؤشر مرجعي لقياس اداء صناديق الاستثمار التى تدير محافظها وتعتمد على هذا الأسلوب فى حساب عوائدها الكلية وهو الأمر الذى من شأنه أن يساهم فى الترويج لوثاقها.
- اتاحة إمكانية استحداث منتجات مالية كصناديق المؤشرات، حيث أن المؤشر يعد أداة جيدة تستطيع المؤسسات المالية استهدافها لإصدار صناديق استثمار متداولة عليها أو صناديق استثمار ذات طابع الاستثمار السلبي التى تتبع المؤشر Index Tracking.
- تسير عملية المقارنة بين أداء المؤشر، ومؤشر البورصة الرئيسى EGX 30، اذ ان الشركات المدرجة فى مؤشر EGX 30 TR هى نفس الشركات المدرجة فى مؤشر البورصة الرئيسى EGX 30.

تعد منهجية إضافة الأرباح الموزعة على كل شركة بالمؤشر هى أحد المناهج المتبعة من قبل العديد من المؤسسات العالمية التى تصدر مؤشرات تعكس الأداء الكلى للشركات المكونة للمؤشر، ولهذا المؤشر العديد من المزايا ومن أهمها:

- يقوم المؤشر بإضافة قيمة التوزيعات النقدية الموزعة على أي سهم من الأسهم الثلاثون بالمؤشر بحيث تزداد القيمة المحسوبة لأسهم تلك الشركة فى المؤشر نتيجة هذه التوزيعات وبهذه الطريقة فإن التغير فى قيمة المؤشر لا يعكس التغير فى الأسعار فقط، وإنما أيضاً العوائد المتحققة على أسهم شركات المؤشر. وعلى ضوء ذلك فإن مؤشر العائد الكلى سيكون أعلى من المؤشر السعري فى فترات التوزيعات النقدية.
- يستخدم "مؤشر البورصة المصرية EGX 30 TR" اخر سعر Last Price عوضاً عن سعر الاغلاق Closing Price وذلك ليكون المؤشر اكثر

شروط ومعايير انضمام الشركات لمؤشر

EGX 30 TR

لاعلى ٦٠ شركة من حيث مستوى السيولة الواردة فى البند الثالث المشار اليه سابقاً، شريطة أن يتم تداول الورقة المالية ٧٥٪ من عدد أيام التداول منذ بدء التداول عليها، على ألا تقل فترة التداول على الورقة المالية منذ بدء التداول عليها وحتى اخر يوم في تاريخ المراجعة الدورية عن شهرين.

٢. الا يقل راس المال السوقي مرجحاً بالاسهم حرة التداول للشركة عن ٥ أمثال قيمة الوسيط لرأس المال السوقي مرجحاً بالاسهم حرة التداول لاعلى ٦٠ شركة من حيث مستوى السيولة الواردة فى البند الثالث المشار اليه سابقاً، على ان يتم اعفاء الورقة المالية من استيفاء معيار الحد الادنى لفترة التداول ومعيار السيولة.

أولاً: طبيعة الأوراق المالية المكونة للمؤشر: يشتمل المؤشر على الأسهم العادية فقط. أما الأسهم الممتازة والسندات والأوراق المالية الأخرى مثل صناديق الاستثمار فلا يتضمنها المؤشر.

ثانياً: عدد أيام التداول على الورقة المالية: يشترط لانضمام الشركة للمؤشر أن يتم التداول على أسهمها بنسبة ٦٥٪ من عدد أيام التداول خلال آخر ستة أشهر قبل تاريخ المراجعة الدورية. ويسمح انضمام الشركات المقيدة حديثاً بين فترتي المراجعة الدورية للمؤشر فى الحالات الآتية:

• فى حالة الشركات ذات الاحجام الكبيرة، يسمح لها الانضمام للمؤشر عند استيفاء أياً من الشروط الآتية:

١. الا يقل راس المال السوقي مرجحاً بالاسهم حرة التداول للشركة عن مثلى قيمة الوسيط لرأس المال السوقي مرجحاً بالاسهم حرة التداول

• وحال عدم استيفاء المعايير السابقة، يشترط تداول الورقة المالية ٧٥٪ من عدد أيام التداول منذ بدء التداول عليها، على ألا تقل فترة التداول على الورقة المالية منذ بدء التداول عليها وحتى اخر يوم في تاريخ المراجعة الدورية عن ٣ أشهر.

ويلى ذلك، ترتيب الشركات وفقاً لخطوات التالية:

- الشركات الأكثر تكراراً ضمن أعلى ٣٠ شركة خلال فترة المراجعة، فى حالة الأوراق المالية المقيدة حديثاً والتي يبدأ التداول عليها خلال فترة المراجعة يتم حساب التكرار ضمن أعلى ٣٠ شركة شهرياً منذ بدء التداول عليها، على ألا تقل فترة التداول على الورقة المالية منذ بدء التداول عليها وحتى اخر يوم في تاريخ المراجعة الدورية عن ٣ أشهر. (مثال، بدء التداول على شركة (أ) خلال شهر أكتوبر، يكون إجمالي عدد أشهر المراجعة ٣ أشهر فقط وليس ٦ أشهر).
- إجمالي قيمة التداول خلال فترة المراجعة.
- في حال تساوى شركتين أو أكثر فى عدد مرات التكرار شهرياً، يتم اختيار الشركة الأعلى من

ثالثاً: السيولة: تعتبر السيولة

المعيار الأساسي لاختيار الشركات المكونة للمؤشر، وتتأهل الشركات التي تجتاز معايير السيولة التالية إلى عملية الاختيار للانضمام للمؤشر كما هو مبين فى الخطوات التالية:

١. يتم حساب إجمالي قيمة التداول بعد استبعاد قيمة الصفقات شهرياً للشركات المتداولة.

٢. يتم ترتيب الشركات شهرياً، واختيار أعلى ٣٠ شركة من حيث إجمالي قيمة التداول الشهرية.

٣. يتم حساب عدد مرات تكرار الشركة ضمن أعلى ٣٠ شركة خلال فترة المراجعة (يناير إلى يونيو - يوليو إلى ديسمبر).

حيث إجمالي قيمة التداول، خلال فترة المراجعة.

• وفي حال تساوى شركتين في عدد مرات التكرار وشبه تساوي إجمالي قيمة التداول خلال فترة المراجعة يتم تقدير متوسط كمية التداول، والانحراف المعياري Standard Deviation الإجمالي قيمة التداول عن متوسطه خلال فترة المراجعة، واختيار الشركة التي تحقق استقراراً نسبياً في كمية التداول الشهرية وهي الأقل من حيث الانحراف المعياري.

رابعاً: الحد الأدنى لرأس المال المصدر للشركة:

أن يكون رأس المال المصدر للشركة متوافق مع البند السادس من المادة (٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

خامساً: الحد الأدنى من رأس المال السوقي مرجحاً بالأسهم

حرة التداول: يشترط ألا تقل قيمة رأس المال السوقي مرجحاً بالأسهم حرة التداول في تاريخ المراجعة الدورية عن قيمة الوسيط لرأس

المال السوقي مرجحاً بالأسهم حرة التداول لأعلى ٦٠ شركة من حيث مستوى السيولة الواردة في البند الثالث المُشار إليه سابقاً.

سادساً: نسبة التداول الحر:

يشترط ألا تقل نسبة التداول الحر عن ١٥٪ كحد أدنى لانضمام الشركة للمؤشر أو ألا تقل قيمة رأس المال السوقي مرجحاً بالأسهم حرة التداول في تاريخ المراجعة الدورية عن قيمة الوسيط لرأس المال السوقي مرجحاً بالأسهم حرة التداول لإجمالي الشركات المتداولة أثناء فترة المراجعة الدورية، على أن تكون نسبة التداول الحر للشركة متوافقة مع الحد الأدنى لقواعد القيد. وتمثل نسبة التداول الحر عدد الأسهم المتاحة غير المملوكة لمساهمي رئيسي والمتاحة للتداول، وفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق بالبورصة المصرية.

• تتم مراجعة نسبة التداول الحر بواسطة إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية، الأمر الذي يتطلب التنسيق والمتابعة مع الشركات المقيدة. وقد ألزمت قواعد القيد

المؤشرات لاتخاذ ما تراه مناسباً تجاه انضمام الشركة للمؤشر.

- الشركات التي تشهر إفلاسها أو التي تندمج مع شركات أخرى أو التي يتم تملكها بواسطة شركات أخرى أو الشركات التي تم الافصاح عن احتمالية تصفيتهما أو التي أعلنت عن تصفيتهما.
- تستبعد من المؤشر الملكية المزدوجة (Cross Holding) التي تصل إلى ٣٠٪ أو أكثر. والملكية المزدوجة هي ملكية شركة في شركة أخرى أو حصة لشركة في شركة أخرى، وتستبعد تجنياً للحساب المزدوج لنسبة ما يزيد عن ٣٠٪ من الملكية.
- الشركات التي تم قبول إيداع عرض شراء عليها خلال فترة المراجعة لدي الهيئة العامة للرقابة المالية، أو أعلن مقدم عرض الشراء عن عدم نيته في الاستمرار في القيد بجدول البورصة بعد تنفيذ عرض الشراء، أو التي صدر قرار من مجلس إدارتها بالموافقة على السير في إجراءات الشطب يتم عرض موقفها على

الجديدة الشركات المقيدة بإخطار إدارة الإفصاح بهيكل المساهمين أربع مرات في العام، آخر مارس، وأخر يونيو وأخر سبتمبر وأخر ديسمبر.

سابعاً: الحد الأقصى للشركات من نفس القطاع:

يشترط ألا يزيد عدد الشركات من نفس القطاع عن خمس شركات. ويتم اختيارهم بناء على راس المال السوقي المرجح بالتداول الحر.

ثامناً: الشركات المتداولة بالعملة الأجنبية: تم السماح بإضافة الشركات المتداولة بالعملة الأجنبية ضمن مكونات مؤشرات البورصة المصرية وذلك اعتباراً من ١٠/٠٨/٢٠١٧، على أن تقوّم أسعارها بالجنيه المصري.

وتستبعد من قائمة الشركات الأكثر نشاطاً بدون صفقات الشركات التالية:

- الشركات التي تمارس تعدييات متكررة أو مخالفات جوهرية جسيمة على قواعد القيد والإفصاح بالبورصة المصرية يتم عرض موقفها على لجنة

لجنة المؤشرات لاتخاذ ما تراه مناسباً تجاه انضمام الشركة للمؤشر.

اختيار الشركات:

يتم ترتيب الشركات تنازلياً وفقاً لمستوى السيولة الواردة في البند الثالث المُشار إليه سابقاً على تكون تلك الشركات مستوفاه لكافة معايير الانضمام بالمؤشر. يتم تطبيق قاعدة الحد من معدل دوران الشركات (Buffer Rule):

- يستتبع القيام بترتيب الشركات، اختيار أعلى ٢٧ شركة.
- يلي ذلك، إعادة اختيار الشركات المُتبقية من مكونات المؤشر الحالية طبقاً لترتيبها، على أن

تكون تلك الشركات ضمن أعلى ٣٣ شركة. ويتم إعادة اختيار تلك الشركات، حتى يتم استكمال عدد ٣٠ شركة.

- إذا لم يتم التوصل إلى العدد المُستهدف، فسيتم اختيار أعلى الشركات غير المُكونة للمؤشر الحالي، حتى يتم استكمال عدد ٣٠ شركة.

أخيراً، يتم اتباع كافة المعايير السابقة وعرضها على لجنة مؤشرات البورصة المصرية، وللجنة الاختيار بناءً على المعايير السابقة.

معالجة البيانات التاريخية للشركات في بعض الحالات الخاصة:

التاريخية لفترة ما قبل التداول واللازمة لمراجعة المؤشر. مثال: إذا كان لدينا شركة XY وتم تقسيم الشركة إلى شركتين هما شركة X وشركة Y، يتم استخدام سعر

- في حالة انقسام الشركة قبل أعمال المراجعة الدورية يتم استخدام سعر إغلاق أول يوم تداول للشركة المنقسمة (الجديدة) لحساب البيانات

إجمالي عدد أيام التداول الفعلية للشركة قبل وبعد الاستحواذ (خلال إجمالي فترة المراجعة)، وتستخدم هذه النسبة في تعديل كافة بيانات النشاط للشركة (القيمة-عدد العمليات-الحجم) وذلك بضرب حاصل تلك النسبة في هذه البيانات. مثال: بفرض أنه تم الاستحواذ على الشركة X في يوم ١٥ مايو (أي قبل تمام فترة المراجعة الدورية بنحو شهر ونصف)، وإذا كانت الشركة قد تداولت طوال فترة المراجعة (قبل وبعد الاستحواذ) في ١١٥ يوماً من أيام التداول (البالغ أقصاها ١٢١ يوماً)، بينما تداولت في الفترة ما بعد الاستحواذ في ٢١ يوماً من أيام التداول فإن تعديل بيانات النشاط للشركة يبدأ بقسمة ٢١/١١٥ ويكون حاصل القسمة حوالي ٠,٥. يستخدم هذا المضاعف لتعديل سائر بيانات النشاط للشركة من خلال ضربه في تلك البيانات، فإذا كانت قيمة التداول للشركة **بعد الاستحواذ** هي ١٠٠ مليون جم فإن القيمة المعدلة تصبح (١٠٠ x ٠,٥ = ٥٥٠ مليون جم).

إغلاق أول جلسة تداول للشركتين **بعد الانقسام** لحساب نصيب كل شركة من بيانات التداول التاريخية للشركة الأصلية (XY) لكل شركة على حده، فتكون نسبة الشركة X من قيم البيانات التاريخية = سعر إقفال الشركة X مقسوماً على مجموع سعر إقفال الشركة X وسعر إقفال الشركة Y لأول يوم تداول بعد الانقسام، وبالمثل نسبة الشركة Y من قيم البيانات التاريخية.

• في حالة عمليات الاندماج والاستحواذ التي يترتب عليها استحواذ شخص أو مجموعة مرتبطة من الأشخاص على ما لا يقل عن ٨٥٪ من الشركة المدرجة بالمؤشر قبل أعمال مراجعة المؤشر الدورية، يتم حساب البيانات التاريخية لنشاط الشركة خلال فترة المراجعة بالقياس على أداء الشركة الفعلي بعد تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ المشار إليها. ويتم تعديل بيانات الشركة من خلال حساب نسبة عدد أيام التداول الفعلية للشركة بعد عملية الاستحواذ إلى

شروط ومعايير استثمار الشركات بالمؤشر

المراجعة في الحالات التالية:

1. عمليات الاندماج والاستحواذ التي يترتب عليها أي مما يلي:

- انقضاء الشخصية المعنوية لأي من الشركات المدرجة بالمؤشر.
- استحواذ شخص أو مجموعة مرتبطة من الأشخاص على 7.8% على الأقل من الشركة المدرجة بالمؤشر.

2. إيقاف التعامل على الشركة لمدة تزيد عن شهر تداول.

• تستمر الشركات المدرجة بالمؤشر بين فترتي المراجعة حتى وإن فقدت معياراً أو أكثر من معايير الانضمام للمؤشر.

• في حالة انقسام الشركة يتم الإبقاء على الشركتين (القاسمة والمنقسمة) في المؤشر حتى فترة المراجعة التالية.

• يتم عرض موقف الشركات المدرجة بالمؤشر على لجنة المؤشرات لاتخاذ موقف حيال استمرارها بالمؤشر بين فترتي

المراجعة الدورية

- تتم مراجعة مؤشر EGX 30 TR مرتين سنوياً (فى نهاية شهر يناير وفى نهاية شهر يوليو) بواسطة الإدارة المختصة بالبورصة المصرية وتشمل المراجعة استبعاد الشركات غير المؤهلة، وإدراج الشركات التى تستوفى المعايير السابقة، وعرضها على



لجنة المؤشر للمناقشة والإقرار ويتم تغيير شركات المؤشر فى بداية شهر فبراير وأغسطس من كل عام.

إدارة المؤشر

- تتولى لجنة مؤشرات البورصة المصرية، وهى لجنة مستقلة، إدارة مؤشر EGX 30 TR، وتتكون اللجنة حالياً من عدد من الخبراء في المجال المالي والمصرفي بالإضافة إلى السيد رئيس البورصة المصرية والسيد نائب رئيس البورصة المصرية، وتبدي اللجنة الرأي في مختلف مؤشرات البورصة المصرية وتطويرها وتسويقها ومراجعتها
- الدورية، وكذلك غيره من المؤشرات القائمة أو التي قد تضيفها البورصة المصرية في المستقبل.
- تنشر قرارات اللجنة الخاصة بالمؤشر في نشرة البورصة وكذلك على موقع البورصة الإلكتروني على الإنترنت وذلك حتى يمكن لمن يتتبع المؤشر معرفة التغييرات التي طرأت عليه.

ملحق رقم (١): الحساب التفصيلي للمؤشر

أولاً: منهج حساب مؤشر البورصة المصرية لأنشط ٣٠ شركة للعائد

الكلى EGX 30 TR

- احتساب مؤشر مرجح برأس المال السوقي **Capital Index** باستخدام

آخر سعر Last Price

المعادلة المستخدمة هي معادلة مباشرة لا تعقيد فيها، حيث يتم حساب القيمة اليومية للمؤشر بقسمة القيمة الإجمالية لرأس المال السوقي معديلاً وفقاً لنسبة التداول الحر من خلال مجموع (عدد الأسهم المقيدة مضروباً في آخر سعر أسهم كل من الشركات التي يتكون منها المؤشر مضروباً في معدل التحويل مضروباً في نسبة التداول الحر) لكل الشركات التي يتكون منها المؤشر على قاسم ما. عبارة «القيمة السوقية» تستعمل كمرادف لعبارة «رسملة السوق».

$$\frac{\text{مجموع (قيمة التوزيعات النقدية الاعتيادية للسهم} \times \text{عدد الأسهم المدرجة للشركة} \times \text{نسبة التداول الحر} \times \text{معدل تحويل سعر صرف)}}{\text{القاسم}} =$$

قيمة التوزيعات النقدية
الاعتيادية بعد التحويل
إلى نقاط "XD"

$$\frac{\text{مجموع (عدد الأسهم المعدلة للشركة} \times \text{أخر سعر} \times \text{نسبة التداول الحر} \times \text{معدل تحويل سعر الصرف)}}{\text{القاسم}} =$$

مؤشر مرجح برأس
المال السوقى

- تحويل قيمة التوزيعات النقدية الاعتيادية فى اليوم التالى لنهاية الحق لعدد من النقاط ("Ex-Dividend Adjustment"): يتم إضافة قيمة التوزيعات النقدية المُعلنة لاي من الشركات المكونة للمؤشر فى اليوم التالى لنهاية الحق Ex-dividend Date والتي يتم تحويلها الى نقاط إضافية يُعاد احتسابها فى المؤشر المرجح برأس المال السوقى الى نقاط إضافية يُعاد احتسابها فى المؤشر المرجح برأس المال السوقى Capital Index. يتم ادخال قيمة التوزيعات الاعتيادية فى بداية جلسة تداول اليوم التالى لنهاية الحق لاتاحة إعادة استثمار التوزيعات النقدية المُستحقة فى ذات التاريخ. ويتم تحويل قيمة التوزيعات النقدية إلى نقاط كما هو مُبين:

إذا أعلنت الشركة عن توزيعات نقدية بعملة غير العملة المحلية، فسيتم تحويل التوزيعات النقدية إلى العملة المحلية باستخدام سعر صرف الجلسة السابقة للـ Ex-dividend Date.

يتم إضافة قيمة التوزيعات النقدية الاعتيادية فى اليوم التالى لنهاية الحق باستخدام قاسم اليوم السابق بعد إضافة أي تغييرات فى راس المال السوقى الخاص بالشركات المكونة للمؤشر. وفى حالة تواجد شركة مدرجة على سطرين، يتم إضافة قيمة التوزيعات النقدية الاعتيادية بشكل منفصل لكل سطر.

- طريقة حساب مؤشر البورصة المصرية لأنشط ٣٠ شركة للعائد الكلي :EGX 30 TR

يقيس مؤشر البورصة المصرية للعائد الكلي EGX 30 TR إجمالي العائد على المؤشر المرجح برأس المال السوقي Capital Index، للجمع بين كل من أداء رأس المال السوقي وقيمة التوزيعات النقدية الاعتيادية الموزعة لإعادة استثمارها. كما هو مبين أدناه:

$$\text{مؤشر العائد الكلي في تاريخ (X)} = \frac{\text{مؤشر العائد الكلي في تاريخ (X-1)} \times \text{المؤشر المرجح برأس المال السوقي في تاريخ (X)}}{\text{المؤشر المرجح برأس المال السوقي في تاريخ (X-1) - قيمة التوزيعات النقدية الاعتيادية بعد التحويل الى نقاط "XD"}}$$

ثانياً: القاسم

القاسم هو معامل لتحويل إجمالي القيمة السوقية للشركات التي يتكون منها المؤشر إلى مستوى المؤشر. وهذا القاسم يشترك من نقطة البداية في المؤشر (التاريخ الأساسي) وذلك بقسمة القيمة السوقية على رقم يختار عشوائياً، أو مضاعف (كالرقم ١٠٠٠ مثلاً) ليكون نقطة البداية للمؤشر.

ثانياً: القاسم

القاسم هو معامل لتحويل إجمالي القيمة السوقية للشركات التي يتكون منها المؤشر إلى مستوى المؤشر. وهذا القاسم يشترك من نقطة البداية في المؤشر (التاريخ الأساسي) وذلك بقسمة القيمة السوقية على رقم يختار عشوائياً، أو مضاعف (كالرقم ١٠٠٠ مثلاً) ليكون نقطة البداية للمؤشر.

- خطوات حساب القاسم في التاريخ الأساسي

الخطوة الأولى: تحسب القيمة السوقية للشركات التي يتكون منها المؤشر في تاريخ البدء، ويساوي حاصل جمع أسعار الإقفال مضروباً في عدد الأسهم المقيدة للشركات التي يتكون منها المؤشر في التاريخ الأساسي مقوماً بنسبة التداول الحر.

الخطوة الثانية: توضع قيمة أولية للمؤشر (١٠٠٠).

الخطوة الثالثة: يحسب قاسم المؤشر في تاريخ البدء.

قاسم المؤشر = إجمالي القيمة السوقية / قيمة

أ. تعديل القاسم

أ- تعديل الشركات بالإضافة والحذف

عند إضافة شركة إلى المؤشر أو حذفها منه، تضاف القيمة السوقية لهذه الشركة إلى - أو تحذف من - المؤشر، وترتفع تبعاً لذلك القيمة الإجمالية للسوق أو تنخفض، وهذا يؤثر على مستوى المؤشر. وحيث أن المؤشرات لا بد لها من أن تعكس قوى السوق فقط التي تغير قيمة الشركة، فإن قاسم المؤشر يجري تعديله للاحتفاظ بقيمة ثابتة للمؤشر. ويجري إدخال هذه التعديلات في بداية التاريخ المحدد (التاريخ السابق) قبل أن يبدأ التداول.

ب- تعديلات القيمة السوقية

هناك طريقتان يمكن بأي منهما تغيير القيمة السوقية للشركة، وهما:

- قوى السوق: التي تدفع أسعار الأسهم إلى الارتفاع أو الانخفاض. ويعكس المؤشر التغيرات نتيجة قوى السوق ومن ثم فلن يكون ثمة ضرورة لإجراء تعديلات على القاسم.
- أعمال الشركات: عندما تصدر الشركات أسهما جديدة، أو تضيف حقوقاً على الأسهم، وهذا يؤثر على قيمتها السوقية. عندما تقوم الشركة بهذه الأعمال التي من شأنها التأثير على القيمة السوقية، فإن هذه الأعمال لا يظهر أثرها على قيمة المؤشر. تستلزم أعمال الشركات التي تؤثر على القيمة السوقية للمؤشر إجراء تعديل على القاسم لإحداث التوازن للحيلولة دون تغيير قيمة المؤشر بسبب هذه الأعمال. وهكذا مع تعديل القاسم تظل قيمة المؤشر ثابتة قبل هذه الأعمال وبعدها.

ملحق رقم (٢): ملخص لأعمال الشركات وما يستلزمها من تعديلات

٤- أعمال الشركات	تعديل عدد الأسهم	تعديل سعر الفتح	كيفية حساب سعر الفتح المعدل	الأثر على القاسم
١ التوزيعات النقدية الناتجة عن النشاط (مؤشر العائد على السعر)	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر
٢ التوزيعات النقدية غير العادية (غير الناتجة عن النشاط)	لا	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال في آخر يوم تداول للسهم محمل بالحق - قيمة الكوبون النقدي	انخفاض
٣ تجزئة السهم	نعم	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال للسهم في اليوم السابق لتنفيذ التجزئة / عدد الأجزاء	لا اثر
٤ تجزئة عكسية للسهم	نعم	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال للسهم في اليوم السابق لتنفيذ التجزئة العكسية X عدد الأجزاء	لا اثر
٥ توزيعات الأسهم المجانية	نعم	نعم	السعر المعدل = (آخر سعر إقفال في آخر يوم تداول للسهم محمل بالحق X عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة المجانية) / عدد الأسهم الإجمالي بعد الزيادة	لا اثر
٦ زيادة راس المال: من خلال حق الاكتتاب لقدامى المساهمين	نعم	نعم	السعر المعدل = ((آخر سعر إقفال في يوم غلق باب الاكتتاب X عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة) + (سعر الاكتتاب X عدد أسهم الزيادة المطروحة للاكتتاب)) / إجمالي عدد الأسهم بعد الزيادة.	زيادة
٧ انقسام الشركات	لا	نعم	سعر الشركة القاسمة = سعر الورقة المالية قبل الانقسام * نسبة الشركة القاسمة سعر الشركة المنقسمة = سعر الورقة المالية قبل الانقسام * نسبة الشركة المنقسمة	لا اثر
٨ تحويل السندات	نعم	نعم	السعر المعدل = ((سعر الإغلاق قبل الزيادة x عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة) + (عدد الأسهم المكافئ للسندات المحولة x سعر التحويل)) / إجمالي عدد الأسهم المقيدة بعد الزيادة.	زيادة
٩ إعدام الأسهم	نعم	نعم	السعر المعدل = (آخر سعر إقفال X عدد الأسهم المقيدة) / عدد الأسهم الجديدة بعد التخفيض.	لا اثر
١٠ إعدام أسهم الخزينة	نعم	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	انخفاض
١١ تخفيض القيمة الاسمية	لا	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال قبل التخفيض - قيمة تخفيض القيمة الاسمية للسهم	انخفاض
١٢ الاستحواذ	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر
١٣ توزيع اسهم إضافية مقابل إعادة التقييم نتيجة الاندماج	نعم	نعم	سعر السهم للشركة الدامجة بعد الاندماج غير محمل بالحق = القيمة الاسمية لسهم الشركة الدامجة بعد الاندماج	زيادة
١٤ زيادة راس المال تمويلاً من الاحتياطيات أو الارباح مع بقاء عدد الاسهم	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر

www.EGX.com.eg